رئيس الجمعيات الفلاحية في ميسان لـ(المدى):

نطالب بتخفيض إيجار الأراضي الزراعية المملوكة للدولة وخفض الضرائب على الفلاحين

ضرورة توفير الاسمدة والوقود وتحسين الكهرباء لانجاح مواسم الاستزراع

> النفط ثروة ستنضب يوما ما أما الزراعة فشريان عطاء دائم. بهذه العبارة أفتتح الحاج علي الحيال رئيس الائتلاف المستقل للجمعيات الفلاحية في ميسان حديثه المشوب بالمرارة مما آلت إليه حال القطاع الزراعي في عموم البلاد بحسب قوله. رأيته ممتعضا حانقا ومتشائما فحدثته مبتسما في محاولة مزدوجة لإطفاء نار الحرقة التي لمحتها تلتهب في عينيه اولا ولإذكاء جذوة أمل بالكاد تومض بين جمرات حرقته المستعرة فهدأ قليلا واسترسل متحدثا بألم:

العمارة/ رعد شاكر

– الأرض أمنا يا بني. ونحن الزراع والفلاحون أذا كنا نعتاش ونقتات مما تجود به الأرض من خيرات ونعم فليس همنا الأول أن نكنز أرباح ما نغرسه ونجنيه "كلا" إنما لانتحمل رؤية تحول الحقول إلى صحراء وأشجار البساتين الجرداء إلى حطب لأجل هذا أنشأنا هذا الائتلاف وأستحصلنا الموافقات الأصولية ليصبح منظمة من منظمات المجتمع المدني منذ عام ٢٠٠٥ وقمنا بتشكيل العديد من الجمعيات الفلاحية في الأقضية والنواحي التابعة للمحافظة حيث وصل عددالجمعيات المنتظمة في هذا الائتلاف الى ٤٥ جمعية فلاحية علما أن كل جمعية تضم من ١٥٠ الى ٢٠٠ فلاح.

(المدى) التقت رئيس الائتلاف المستقل للجمعيات الفلاحية في ميسان علي الحيالي وسألته:

❖ هل تنحصر فعاليات منظمتكم بالجمعيات الفلاحية المنتمية لها فقط؟

– النشاطات التي نقوم بها والخدمات التي نقدمها تشمل جميع الفلاحين والمزارعين في عموم المحافظة و بلا أستثناء بضمنهم أولئك الذين لم ينضووا تحت لواء أية جمعية من الجمعيات الفلاحية المرتبطة بنا حيث قمنا ومنذ بداية التأسيس بعقد الندوات واللقاءات المباشرة مع المزارعين وإيجاد الحلول لمشاكلهم وإعانتهم على متطلبات العملية الزراعية قدر المستطاع وكنا ننقل صورة الواقع الزراعي بكل وضوح وبأمانة إلى كل الدوائر الحكومية المعنية بهذا القطاع المهم بغية قيامها بما يلزم لدعمه والنهوض به ولكن يا للأسف لم نحصل الا على الوعود ولم تثمر جهودنا الا في مجال زيادة كميات الوقود وبنسبة ضئيلة حيث تم رفع كمية زيت الغاز من ٥ إلى ٧ لترات لكل دونم وهي كمية قليلة جدا قياسا للحاجة الفعلية لعمليات الحراثة والسقي.

❖ ما هي مطالبكم للأرتقاء بالواقع الزراعي في المحافظة؟

– مطالبنا ليست شخصية بقدر ما تصب في خدمة الحركة الزراعية والنهوض بالواقع الزراعي في المحافظة وأهمها توفير الوقود المستخدم في تشغيل الآليات الزراعية ومكائن السقي وكذلك تحسين الكهرباء التي يعتمد الكثير من المزارعين عليها لتشغيل مضخات المياه كما نطالب بتوفير الأسمدة الضرورية لأنجاح الأستزراع.

فحصة الفلاح من الأسمدة التي توفرها الدولة وبالسعر الرسمي لا تتجاوز ربع أحتياجاته الفعلية كما يفرض عليه تسلم نوعين من السماد (المركب واليوريا) وبالنسبة للسماد المركب يجب أستخدامه أثناء حراثة الأرض وتهيئتها للزراعة فيما يتم تسليمه للفلاح بوقت متأخر جدا يكون فيه الفلاح قد زرع الأرض فلا يعود بحاجة أليه ، تصور لقد تم تسليم السماد للموسم الحالي في شهر شباط ومن المفترض أن يسلم السماد المركب في شهر تشرين الأول أو تشرين الثاني. ثم أن غالبية الفلاحين لم يستلموا المبيدات وأسعارها في السوق التجارية مرتفعة جدا لاطاقة للفلاح على شرائها. إضافة إلى معاناة الفلاحين من معاملات الكشف على الأرض بغية الحصول على السماد أو التجهيزات الزراعية الأخرى حيث يتحمل الفلاح أجور وسائط نقل فريق الكشف من دائرة الزراعة الى حقله وبالعكس.

كما أننا بحاجة ماسة لتحديث المكننة الزراعية عبر توفير الساحبات الزراعية والحاصدات ومنظومات مكافحة الآفات الزراعية والأدغال إضافة لمكائن الري الحديثة.

❖ ألم تستفيدوا من القروض الزراعية التي يقدمها المصرف الزراعي؟

– لدينا جملة ملاحظات على هذه القروض. فمن جهة يتطلب الحصول عليها سلسلة مراجعات للدوائر المختصة وما نلاقيه خلال انجاز المعاملات من روتين كما أن مبالغ القروض قليلة وتسديدها يتم في زمن قصير وعلى المزارع تسديد القرض حتى لو فشل مشروعه الزراعي لأسباب لا دخل له فيها ، فكما تعلمون تتنوع المشاريع الزراعية فهناك إضافة لزراعة الحقول والبساتين مشاريع لتربية الدواجن أو لتسمين العجول أو بحيرات الأسماك وهذه المشاريع معرضة للخسارة بسبب عوامل عدة لامجال لذكرها علما لاتوجد شركات للتأمين في مجال هذه المشاريع كما هو الحال في القطاعا ت الأخرى كالتأمين على الحياة أو غيرذلك وبهذا يتحمل المزارع تسديد مبلغ القرض برغم خسارته لمشروعه الزراعي٠لذا نطلب من الجهات المعنية زيادة مبالغ القروض وتسهيل معاملات الحصول عليها ورفع السقف الزمني لسدادها.

❖ ما المعوقات والمشاكل الأخرى التي شخصتموها وماذا تقترحون لعلاجها؟

– في محافظة ميسان أراضٍ شاسعة تعتمد زراعتهاعلى الأمطار وتسمى (الأراضي الديمية) وغالبا ما تكون الأمطار شحيحة والنتيجة خسائر فادحة للمزارعين لذا نقترح على الجهات الرسمية الاكثار من حفر الآبار الارتوازية في تلك المناطق للاستفادة من مكامن المياه في الزراعة ٠كما نطالب بتخفيض بدلات إيجار الأراضي الزراعية المملوكة للدولة وخفض الضرائب على الفلاحين مع وضع ضوابط لعمليات الأستيراد العشوائي المتنامي للمنتجات الزراعية من خارج البلاد لخلق جو متوازن من المنافسة مع المنتج المحلي الذي يتفرد بالنكهة والطعم المميز الذي لا يضاهيه أي منتج مستورد.

وضع ضوابط لعمليات الاستيراد العشوائي وخلق توازن للمنافسة مع المنتج المحلي

من الداخل

مقبرة خاصة بالصحفيين

هادي جلو مرعي

كنت وعدد من الزملاء نزور عاصمة مجاورة حين بلغتنا اخبار من بغداد تؤكد محاولة لاغتيال الزميل شهاب التميمي ونجاته منها لكنه كان قد اصيب بجروح ثم ساءت حالته بسبب مضاعفات صحية، ثم فجعنا بالخبر الذي تاكد بعد وصولنا وسط بغداد في وقت متأخر من مساء الاربعاء قادمين من المطار وكان الموت هو النهاية ثم نلتقي في الصباح التالي مشيعين لجنازة احتوتها الدموع والحسرات والهتافات والاتهامات انتهت بوداع بارد لسيارة صغيرة اخذت الجنازة وعدداً من الزملاء باتجاه النجف.

وفي النجف ايضاً اعلن مجلس المحافظة تخصيص قطعة من الارض لدفن الشهداء من الزملاء في الايام القادمة، وشكراً لمجلس المحافظة الموقر الذي تاكد لديه استمرار مسلسل القتل ضد هؤلاء العزل الا من نداءات استغاثة يتجاهلها المسؤولون منذ اربع سنوات خلت..

كنا نامل ان يتوقف النزف وينقطع وان لاتكون لنا مقبرة باسمنا. كنا نرغب ان ندفن في مقابر العامة من الناس، فهذا فأل سوء ان تكون لنا مقبرة خاصة. فاذا كنا ندفن مع بقية الاموات فهذا يعني ان موتنا سيكون باسباب طبيعية او حوادث لاصلة لها بالقتل، اما المقابر الخاصة فهي موصولة باسباب غير طبيعية.

بؤسنا نحن الصحفيين ما زال يدفعنا للسير مكشوفين دون ضمانات بالامن، وحتى الصحفيين من ذوي الرتب العالية، لااحد يحميهم، واذن اهل الصحافة، وحملة الاقلام مشاريع موت قادم ومستمر.

الحكومة عاجزة الا عن بيانات استنكار والنقابة العتيدة بحاجة الى هيئة عامة تضع الامور في نصابها الصحيح -على الاقل من خلال الانتخابات المزمعة في تموز. نقابة الصحفيين العراقيين بحاجة الى نقيب ينتخب من كل الصحفيين لا من جماعة بعينها دون علم الاخرين -في تموز القادم طبعاً- مثلما هي بحاجة الى مجلس من الاعضاء ذوي الكفاءة والاخلاص يمسكون بالارض المسكونة بالخوف من الواقع والمستقبل الغامض، ومطلوب ايضاً هيئة عامة لاتتوانى عن المطالبة بوجودها وليست كسولة كما هو عهدنا بها طوال هذه المدة.

لقد استشهد ابو ربيع، والنقابة في أحرج موقف يشهده تاريخها الطويل. الستم معي ان الزميل الشهيد كان طيب القلب الى الحد الذي اراد ان يرضي جميع فئات الصحفيين والمسؤولين والاتجاهات السياسية، وحاول ان يمسك بالعصا من (الوسط) لكنها افلتت منا جميعاً حتى صرنا نتساءل ترى كيف هي النقابة خلال الاشهر القادمة، ومن هو النقيب القادم، ومن هم اعضاء المجلس القادمون، وما هو دور الهيأة العامة؟

سؤال اخر: هل وصلنا الى مرحلة اعلان انتهاء زمن نقابة الصحفيين، لنكتفي بقانون يصدره مجلس النواب يحدد مسارات وحركة الاعلام العراقي، وتخضع له كل المؤسسات الاعلامية في البلاد دون الحاجة الى نقابة او اتحاد، او رابطة او منظمة؟.

لقد استشهد ابو ربيع ، والنقابة في أحرج موقف يشهده تاريخها الطويل. الستم معي ان الزميل الشهيد كان طيب القلب الى الحد الذي اراد ان يرضي جميع فئات الصحفيين والمسؤولين والاتجاهات السياسية ، وحاول ان يمسك بالعصا من (الوسط) لكنها افلتت منا جميعاً حتى صرنا نتساءل ترى كيف هي النقابة خلال الاشهر القادمة

المحافظ يؤكد فتح العطاءات علناً

مجلس ديالى يؤجل اقرار ميزانية ٢٠٠٨

بعقوبة/ المدى

ارجأ مجلس محافظة ديالى اقرار مشاريع ميزانية العام الحالي الى وقت لاحق بعدما كان مقررا ان تجري المصادقة عليها خلال اجتماعه الذي عقد الاسبوع الماضي في قاعة ديوان المجلس وحضرته الكتل الثلاث المؤلفة للمجلس اذ انهت كتلة الحزب الاسلامي اجراء تعليقها لعضويتها الذي استمر قرابة الشهر وجاء على خلفية احداث امنية وسياسية شهدتها المحافظة معللة عودتها لغرض اقرار الميزانية وحاجة المحافظة الى الاسراع في المباشرة بمشاريع الخدمات وباقي التفاصيل المدرجة على لائحة التنفيذ في الميزانية.

وذكر ابراهيم حسن الباجلان رئيس مجلس المحافظة ان دواعي التأجيل تعود لعدم وصول مشاريع ومقترحات مجالس الوحدات الادارية بسبب من الصعوبات الامنية التي مازالت تحول دون التآم هذه المجالس وتواصلها مع تفرعاتها او مع مجلس المحافظة

وكانت لجنة العقود والجهات الفنية في ديوان محافظة ديالى قد انجزت تبويب فقرات الميزانية فانتخبت عدة مشاريع في عموم القطاعات رشحتها الدوائر المختصة منذ قرابة الشهرين.

من جانبه اوضح محافظ ديالى رعد رشيد الملاجواد الذي حضر الاجتماع المذكور بان ادارته قد طالبت المجلس وبالحاح واسراع في مصادقة الميزانية مذكرا بأن الهيئة الاستشارية للاعمار لم تعقد اي اجتماع ولم تمارس مهامها منذ تشكيلها قبل حوالي اكثر من شهرين في حين طالب عدد من اعضاء المجلس بتوسيع دور هذه الهيئة وجعله رقابيا بهدف متابعة عمل لجنة العقود في المحافظة.

وتعليقا على ذلك اكد محافظ ديالى بان عملية فتح العطاءات سوف تجري بصورة علنية من اجل مزيد من الشفافية وفرص العدالة المتساويه للمقاولين مشيرا الى ان ادارته قد شكلت لجنة لتقدير الاسعار بهدف ضبط عمليات تسعير المواد ومفردات المشاريع وان هذا الاجراء قد جاء على خلفية قيام بعض الدوائر بتقديم اسعار وصفها بالخيالية.

وطالب المحافظ المجلس باعادة النظر في تركيبة لجانه من اجل تفعيل دورها في مراقبة اداء دوائر المحافظة مشددا على ضرورة الاسراع بتشكيل لجان التعويضات على مستوى الاقضية والنواحي بهدف اجراء المسوحات الميدانية للمناطق والاحياء المتضررة من جراء العمليات الارهابية والعمليات العسكرية بغية صرف التعويضات للمواطنين

واكد محافظ ديالى على ان التحسن الامني الذي شهدته المحافظة لايعني شيئا من دون ان يرافقه عودة العوائل المهجرة لمناطق سكناها وهو الامر الذي لم يحدث بالصورة المطلوبة وان على المجلس النهوض بدوره بهذا الصدد وجعله من الاسبقيات ولابد من تكثيف الجهود للبحث عن الوسائل الكفيلة بعودة المهجرين .

من جانبه شدد رئيس مجلس المحافظة على ضرورة توحيد جهود كل الاطراف لرص صفوف المجتمع والعمل على ان تكون كل الكتل السياسية عاملا ايجابيا في هذا المجال وليس عامل فرقة.

في حين طالب عدد من اعضاء المجلس باعادة النظر بتركيبة اللجنة الامنية في المجلس مذكرين بحالة الاحتقان والتأزم التي سادت المحافظة جراء الاختلاف مابين شرطة المحافظة واللجان الشعبية فيها واوضح عدد اخر من اعضاء المجلس بان قيادة شرطة المحافظة قد قامت باقصاء عدد كبير من المتطوعين ووجود خروقات في مجال حقوق الانسان اثناء اجراءات التحقيق مع الموقوفين وتاخير اطلاق سراح البعض منهم.

الى ذلك نفى ممثل قيادة شرطة ديالى وجود اية خروقات في مجال حقوق الانسان او اي تأخير في اجراءات اطلاق سراح الابرياء منهم مطالبا المتحدثين بايراد الشواهد والادلة على مثل هذا الامر اما مايتعلق بالذين جرى اقصاؤهم فد اوضح بان هذا الامر قانونيا واداريا يدخل في صلب العمل الداخلي للقيادة بعد ان ترك المعنيون عملهم مذكرا بان الموجود الفعلي من الاعداد البشرية حاليا يتجاوز حدود الملاك باعداد كبيرة مشيرا الى ان قيادة الشرطة قد عانت من عدم وجود نظرة متوازنة في التعاطي مع الجهود التي بذلتها خلال الفترة الماضية لبناء جهاز الشرطة ومقاتلة الارهاب وتحقيق الامن في المحافظة.

محامو ذي قار يطالبون بتفعيل مبدأ الفصل بين السلطات وتحسين أوضاعهم المعيشية

الناصرية/ حسين العامل

ضيفت نقابة المحامين في ذي قار في ندوة مفتوحة عقدتها في غرفة المحامين بمحكمة استئناف ذي قار عضو البرلمان حسن السنيد ونائب محافظ ذي قار احمد الشيخ علي وذلك لمناقشة واقع القضاء في محافظة ذي قار وسبل معالجة وتجاوز العقبات التي تواجه عمل القضاة والمحامين.

وجرى خلال الندوة التي حضرها رئيس محكمة استئناف منطقة ذي قار القاضي نوري احمد ونقيب المحامين محمد قاسم الحسيناوي وعدد من القضاة والمحامين طرح جملة من القضايا التي تواجه عمل القضاء وتعرقل تفعيل سلطة القانون . حيث اشار المحامون الى تدخل بعض كبار المسؤولين في السلطة التنفيذية ببعض القرارات والاوامر القضائية وتلكؤ بعض عناصر الاجهزة التنفيذية في تنفيذ بعض الاوامر القضائية وعرقلة الاجراءات القانونية لافتين الى تاثير ذلك في تحقيق العدالة وتطبيق مواد القانون الجزائي وناشد المحامون السلطتين التشريعية والتنفيذية التدخل لتسهيل مهمة المحامين في لقاء موكليهم المحتجزين في مديرية مكافحة الارهاب في ذي قار حيث اشار معظم المحامين الى منعهم من مواجهة موكليهم المحتجزين في المديرية المذكورة وتعرضهم في بعض الاحيان الى التجاوزمن قبل عناصر الشرطة مشيرين الى ان الامر بلغ في احدى المرات الى منع احد القضاة من دخول المديرية المذكورة لاكمال التحقيق مع احد المتهمين.

وطالبوا بمفاتحة الجهات المعنية بكتب رسمية تلزم الاجهزة الامنية التقيد بالقوانين ولائحة حقوق الانسان كون القانون كفل للمتهم حرية الامتناع عن الادلاء بافادته لحين حضور محاميه كما طالبوا بتخصيص غرفة للمحامين في مراكز الاحتجاز ليتسنى لهم لقاء موكليهم والحديث معهم على انفراد وبحرية في حيثيات القضية او التهمة المنسوبة اليهم .فيما اشار عدد من المحامين الى قلة اهتمام السلطات التشريعية بتحسين الوضع المعيشي للقضاة وتاثير ذلك على تحصين القضاء من الانزلاق في مهاوي الفساد.

حيث اشار المحامي محمد سليم الدراجي الى قلة الاهتمام برجال القضاء لافتا الى ان ماتم تخصيصه من رواتب للقضاة لا يسد احتياجاتهم اليومية وهو بالتالي لايمكن ان يجعلهم بمنأى عن الفساد تحت ضغط الحاجة ، داعيا الى رفع مستوى رواتب العاملين في القضاء ليتمكنوا من مواجهة ارتفاع الاسعار الذي شهدته الاسواق المحلية مؤخرا وطالب المشاركون في الندوة ولا سيما المحامون مجلس النواب بتشريع قانون تقاعد المحامين ورفع اجور الانتداب في المحاكم حيث لايصرف للمحامي سوى ٢٥ الف دينار عن القضية التي يترافع عنها وعند اكتساب الدرجة القطعية للحكم الصادر بحق المتهم مايؤخر ذلك صرف الاجور المذكورة على قلتها الى اكثر من سنتين.

ودعا المحامون السلطات التنفيذية في المحافظة الى اطلاق العمل بنظام تخصيص قطع الاراضي للقضاة والمحامين واقترحوا انشاء حي سكني متكامل للعاملين في القضاء من محامين وقضاة على حد سواء.

حيث اشار المحامي عبد الاله الزركاني الى عدم امتلاك ٧٠ ٪ من المحامين لقطع الاراضي ودور السكن الخاصة بهم.

فيما لفت رئيس محكمة استئناف منطقة ذي قار الى اهمية تامين السيارات الكافية لنقل القضاة وذلك لضمان سلامتهم مقترحا زيادة اعداد السيارات المخصصة للمحكمة المذكورة او توزيع سيارات على القضاة باقساط مريحة بينما دعا احد المحامين الى تفعيل دور نقابة المحامين في ذي قار عبر فصلها عن المركز العام للنقابة واشراك منتسبيها في اجراءات ابرام عقود تنفيذ المشاريع اسوة بالمهندسين.

مؤكدا ان القانون يلزم طرفي التعاقد (الحكومة والشركات) باشراك المحامين في حيثيات التعاقد على المشاريع المذكورة.

كما تطرق المشاركون في الندوة وضمن اهتمامهم بالشان العام للمدينة الى تلكؤ مشاريع الاعمار في ذي قار وعدم تناسب التخصيصات المالية المرصودة للمحافظة مع ما لحقها من حرمان واهمال طوال العهود السابقة .

وقد عقب حسن السنيد ونائب محافظ ذي قار احمد الشيخ علي على مجمل القضايا المطروحة حيث اكد السنيد التزام الحكومة والبرلمان بسيادة القانون والفصل بين السلطات وتعهد بالوقوف بوجه أي خرق قانوني يصدر من السلطة التنفيذية او السلطة التشريعية ودعا المشاركين في الندوة تبليغه باي خرق وبصورة دقيقة ليتبنى معالجته مع الاجهزة والوزارات المعنية مشيرا الى ان ذلك يدخل في صلب اختصاصه في مجلس النواب كونه عضوا في لجنة الامن والدفاع في المجلس المذكور.

كما ابدى تفهمه لمعظم القضايا المطروحة داعيا المشاركين في الندوة لاقتراح تشريعات خاصة بمطالبهم التي طرحوها ولاسيما المتعلق منها برفع اجورالانتداب في المحاكم وقانون تقاعد المحامين وتخصيص قطع الاراضي وموازنة مجلس القضاء ليتسنى له وعدد من زملائه في مجلس النواب تبنيها وطرحها كمشروع قانون تجري دراسته من قبل المجلس واقراره فيما بعد .

فيما اكد نائب محافظ ذي قار في حديثة على ضرورة الوقوف بوجه اية ضغوط يتعرض لها رجال القضاء مشيرا الى اهمية الالتزام بالحصانة الدستورية والارتقاء بالحصانة الشخصية في مواجهة تلك الضغوط لافتا الى ماتشهده الساحة السياسية في المحافظة من حراك ميداني بين اوساط الكتل السياسية لمعالجة التداخل في السلطات كاشفا عن قرب صدور قرارات من مجلس المحافظة تلزم الجميع بالتقيد ببنود الدستور والقوانين السارية.

كما تعهد نائب محافظ ذي قار بتبني قضية تخصيص غرف للمحامين في مراكز الاحتجاز . وفي رده على اشراك المحامين في عقود المشاريع وادخالهم كمشرفين قانونين على تنفيذ عقود مشاريع الاعمار اسوة بالمهندسين وقال احمد الشيخ علي:

وجود المهندس ضروري لمتابعة مراحل تقدم العمل منذ بداية المشروع حتى انجازه بالكامل في حين الاجراءات القانونية لاتستلزم حضور المحامي الا مرة واحدة اومرتين كما ان الهيئة الاستشارية في المحافظة لديها قانونين في هذا المجال فضلا عن وجود دائرة قانونية مختصة . ورحب نائب محافظ ذي قار بالتعاون مع الهيئة الاستشارية في نقابة المحامين مبديا دعمه الكامل لمعظم مطالب المحامين ولاسيما المتعلق منها بتخصيص قطع الاراضي ورفع اجور الانتداب في المحاكم وفي ختام اعمال الندوة عبر المحامون عن التزامهم بمبدأ الفصل بين السلطات وتفعيل سلطة القانون داعين الى اهمية تشديد الرقابة على مراكز الاحتجاز لضمان التزام المراكز المذكورة ببنود الاتفاقيات الدولية ولائحة حقوق الانسان وقوانين السجون ملمحين الى وجود بعض الانتهاكات في بعض المراكز ولاسيما مديرية مكافحة الارهاب في ذي قار.